المحاضرة الثامنة

أدوات جمع البيانات

الإســـتـــمـــارة :

تمهيد : إن الملاحظة والمقابلات تسمح باقتراب أكثر عمق نحو عدد محدود من الحالات أما الاستمارة فوظيفته الأساسية تكمن في أنها تعطي مساحة أكبر واسع للبحث وتسمح بالفحص الإحصائي وكذلك درجة تعميقها – تعميم ه المعطيات والفرضيات التيس وضعت من قبل .

أسئلة الإستمارة : وتحتوي الاستمارة على مجموعة الأسئلة

1- **الأسئلة المفتوحة** : يمكن استعمال الأسئلة المفتوحة في الإستمارة ولكن بصفة محدودة فتسمح الأسئلة المفتوحة للمبحوث بحرية أكبر في صياغة إجاباته مما يجعل من الصعب تكميم هذه الإجابات ومقرانتها فيما بعد ، ولذلك فالأسئلة المفتوحة تتطلب أكثر وضوح ودقة حيث تكون مركبة من كلمات يعرفها و يألفها المبحوث .

- نقود إلى الأسئلة المفتوحة عندما لا يكون بإمكاننا توقع الإجابات الممكنة مثلا : ماذا يعني لك الوطن ؟

2- الأسئلة المغلقة : ومن هذه الأسئلة يقبترح غعلين ا على المبحوث مجموعة من الإجابات و ما عليه إلا إختيار واحدة منها ، ومن هنا يمكن إستنتاج نوعيين من الأسئلة : * أسئلة التفرع الثنائي : مثال : كالسؤال على الجنس ذكر – أنثى أو نعم لا .....

3- أسئلة غير متعددة الإختيارات :

أ- سؤال متعدد الإختيار الذي يسمح بإجابة واحد فقط

-ب- سؤال متعدد الإختيار الذي يسمح بتعدد الإجابات وفي هذه الحالة لا بد من الإشارة إلى إمكانية تعدد الإجابات في الإستمارة الواحدة .

بناء الإستمار :

يتم بناء الاستمارة على أساس الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة المستمدة من التحليل ألمفهومي (مع احترام قواعد من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة) لا بد كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار ترتيبها العام ضمن الوثيقة وذلك طريقة عرض الاستمارة والتأكد من وضعها حتى لو تم الاتفاق على أن تتضمن الاستمارة عددا كبيرا من الأسئلة فلا ينبغي أن يكون مجموع الأسئلة مطولا أو مبالغا فيه .

مصدر الأسئلة : ينتم إعداد الأسئلة ة وفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل المفهومي حيث يؤدي في كل مؤشر إلى طرح سؤال أو أكثر كما يمكن أم يكون جزء وثيقة الإستمارة مطابقا لمفهوم أو متغير من فرضية ويبقى الهدف الأساسي هو تقليص إلى أدنى حد ممكن الفوا رق وهكذا يتجسد فن البحث في مدى قدرة الباحث على الصياغة الجيدة للأسئلة .

صياغة الأسئلة : يجب أن تهدف صياغة الأسئلة أولا قبل كل شيء إلى جعله مفهوما من طرف كل المبحوثين حيث وضوح السؤال هو الضمانة المؤكدة والوحيد في تكون الإجابة أو الأجوبة ملائمة ولذلك يستحسن في مجال إعداد وثيقة الاستمارة أن يعرض الباحث وثيقة على الأخريين حتى تأكد من المعنى الذي تحمله لأسئلة .

تجد إشارة إلى أن مصير مرحلة التحرير اللاحق مرهون بمدى اهتمامنا بكيفية صياغة كل سؤال .

توصيات :

1- يجب على الباحث أن يتفادى بعض العبارات التي قد نقلت المبحوث كعبارات التسجيل مثلا : والذي غالبا ما يحصل عندما تكون فئات السن مابين الباحث والمبحثون متباينة .

2- ينبغي أن يحتوي كل سؤال فكرة واحدة فقط و بالتالي نتجنب الأسئلة الغامضة

3- يجب أن تكون عبارات السؤال حيادية بهدف تجنب التاثير في المبحوث .

- **تمرير الاستمارة :**

مهما تكن طبيعة أو نمط توزيع تمرير الاستمارات فإن أي إستمارة فلا بد من إختيارها ويعني ذلك توزيعها على عدد محدود من الأفراد المختارين من مجتمع البحث وذلك من أجل فحص عناصر عديدة في الإستمارة منها طول الإستمارة، فهم الأسئلة ، دقة الأجوبة المنتظرة وتسلسل الأسئلة المطلوبة .

- **إستمارة ذاتية الملء :**.....

أ- البحث عن طريق المراسلة :

إن هذا النوع من البحوث يستدعي أو يتطلب ملف خاص به ، قائمة من العناوين (الأفراد) دقيقة ومؤكدة هذا الشرطين الأساسيين إلا أن نسبة حصولنا على الاستمارة ستكون ضعيفة وقد يرجع هذا إلى صعوبة الإجابة كما أنه ايضا قد يرجع إلى الجماعات الأفراد المطلوب منهم الإجابة وفي هذه الحالة فإن الاستمارة القصيرة هي الأكثر فعالية فمن خالها يمكن أن نتحصل على أكبر قدر ممكن من الأجوبة في وقت قصير وحتى نتمكن الإفلات من هذا المشكل فمن الأفضل أن ندفع باستمارتين الأولى تلي الأخرى ، فقد أثبتت التجربة إن إرسال استمارتين ولمن كانت من الناحية المادية مكلفة إلا أن نسبة على الاستمارة ستكون ضعيفة وقد يرجع هذا إلى موضوع الاستمارة في حد ذاتها وضوحة وكذا ومدى انسجام

الأسئلة وإلى صعوبة الإجابة كما أنه أيضا يرجع إلى الجماعات الأفراد المطلوب منهم الإجابة وفي هذه الحالة فإن الإستمارة القصيرة هي الأكثر فعالية فمن خلالها يمكن أن نتحصل على أكبر قدر ممكن من الأجوبة وقت قصير حتى نتمكن مكن الإفلات من هذا الشكل فمن أفضل أن ندفع باستمارتين الأولى تلى الأخرى فقد أثبتت التجربة أن إرسال إستمارتين ولمن كان من الناحية المادية مكلفة إلا أن نسبة الإجابة عليها كانت أو تكون 80% من الاستمارة 40% بالمقارنة مع استمارة واحدة

البحث بالقوائم : .....هو عبارة عن مجموعة من المفردات جماعات أفراد مؤسسات أين توجه إليهم بإستمارة أو مجموعة إستمارتين غير عبر فترات زمنية متعاقبة حيث يتم استجواب مجتمع البحث حول نفس الموضوع وإن كان أحسن الإستعمال لها يمكن عندما يتم الحديث عن مسار الاجتماعي للافراد أين يسمح للباحث متابعة المبحوث المسار الدراسي المهني متابعة حالة بطالة وكذلك ومتابعة الموافق و السلوكات (الآراء والموافق السياسية)

تعريف العزوف عن الإجابة :

قد نصادف في إستمارة ما في أي سؤال ما عزوف المبحوث عن الإجابة عن سؤال معين وفي الحقيقة الأمر إن إعادة تحليل هذا المرفق إي العزوف عتن الإجابة قد تشير عن بعض تلك المؤشرات (الاسئلة) لها علاقة ما يسمى بالبعد أو المسافة الاجتماعية بين المبحوث والسؤال المطروح مثلا: في أسئلة حول السياسة الدولية بالإناث يجبن بعدد أقل من الرجال ولكنهن ، ولكنهن يجبن بعدد أكبر أما الأسئلة تربية الأولاد

عندما نريد تحليل البناء الإجتماعي للعزوف عن الإجابة يكون من الأكيب ومن الضروري التعرف وتحديد الخصائص الاجتماعي للأشخاص الذين عزفو عن الإجابة

هيكل الإستمارة :

1- **الديباجة :**

نص تقديم الإستمارة :

يجب أن تكون كل الإستمارة مصحوبة بنص لقديمها يتميز هذا التقديم الذي يتميز به الصفحة الغلاف بإختصار و وضوحه غالبا مايعرض هذا تقديم إما بإسمنا الخاص الشخصي وأو بإسم الهيئة المشرفة على البحث حيث نوضح الموضوع والأهداف المرجوة من البحث وذلك بعد إستخدام و إستعمال مفردات المتخصصة ودون الكشف عن الفرضية كما هي مع الحث على الإجابة بمختلف وسائل التشجيع وضمان عدم كشف هوية المبحوث يمكننا في بعض الأحيان الإشارة إلى الوقت القصير اللازم لإجابة .

مثال على نص تقديم الإستمارة :

إنني طالب في علم الاجتماع بجامعة الجلفة وبصدد التحضير لنيل شهادة ليسانس بموضوع عنوانه " النشاط الحرفي في الجزائر " ولذلك نرجو منك مساعدتنا في ملء هذه الاستمارة المستخلصة في إطار أكاديمي .

ملاحظة : لا داعي من كتابة اسمك على الاستمارة كما أننا نتعهد على سرية معلوماتك الموجودة عليها .

<u>نشاط منهجي</u>

<u>الا شكالية الثالثة:</u>

المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الابداع، دراسة حالة مؤسسة فلاش،

من اعداد الاستاذة :مراح حياة

<u>الاجراءات المنهجية</u>

[1] – تبلور الموضوع :

وظيفة التكوين في المؤسسة الوطنية هو أول بحث لنا في إطار مذكرة الليسانس، وأمام توسع القطاع الخاص مع انفتاح البلاد على مرحلة اقتصاد السوق وضرورة الاستجابة لمتطلباتها من حيث المنافسة ومراعاة عامل الجودة ومنه البحث الدائم عن الكفاءة والمهارة في مختلف الميادين أردنا التعرف على واقع هذه الوظيفة ومكانتها في مؤسسات هذا القطاع الخاص .

بعد تبلور هذه الفكرة وضعنا برنامجا للاتصال ببعض المؤسسات الخاصة وعرض الموضوع عليها للتشاور وبحث إمكانية أن تكون إحداها ميدان إجراء الدراسة، وكانت هذه المؤسسات على التوالي : مؤسسة فلاش الجزائر – مؤسسة حمود بوعلام – وغيرها فكان أول اتصال لنا مع أحد مدراء مؤسسة فلاش الجزائر والذي عرضا عليه الموضوع فرحب بالفكرة وأبدى استعدادا كاملا لمساعدتنا. وفعلا سخرت لنا كافة الإمكانيات ووضعت تحت تصرفنا كافة المعطيات المتوفرة. ولكن بعد عدد من المقابلات الاستطلاعية مع مختلف أصحاب هذه المؤسسة تبينت لنا محدودية المعطيات الكمية والكيفية حول موضوع التكوين.

كان بإمكاننا الاتصال بمؤسسة خاصة أخرى وعرض نفس الموضوع، لكن أمام الترحاب والمساعدة التي لقيناها من طرف أصحاب مؤسسة "فلاش الجزائر" فضلنا الاستمرار مع هذه المؤسسة لا سيما بعد تعمق أسئلتنا واستفساراتنا وملاحظاتنا الميدانية الدقيقة حيث لاحظنا تميزا ملفتا للانتباه في كيفية تعامل أصحاب المؤسسة مع العمال وحتى العمال فيما بينهم، خاصة وأن الكل تقريبا يتعارفون فيما بينهم، فلمسنا بذلك مرونة العلاقات بين كافة الأطراف لا سيما الإحساس بالجو العائلي داخل المؤسسة وبذلك قررنا توسيع الموضوع أكثر ليصبح دراسة كيفية تسير الموارد البشرية لهذه المؤسسة والأهمية التي تكتسيها هذه الوظيفة، وكان لنا ذلك في إطار المشروع التمهيدي .

وبعد التعمق وامعان النظر في النتائج الأولية والعامة المتحصل عليها من المشروع التمهيدي الذي تناولنا فيه موضوع تسير الموارد البشرية في هذه المؤسسة الخاصة من حيث كل من سياسة

التوظيف وسياسة الخدمات الاجتماعية، تبين لنا أن هاتين السياسيتين تحضيان باهتمام بالغ من طرف أصحاب المؤسسة وتسخران جيدا لتستغلا كوسيلة ضبط للعمال في المؤسسة، وبذلك ارتأينا توسيع الموضوع مرة أخرى ليشمل الطرف الذي تجاهلناه في البداية والمتمثل في أصحاب المؤسسة، وذلك للتعرف على أفكارهم وكيفية دخولهم عالم الأعمال وكذا تصوراتهم وطموحاتهم وانعكاس مختلف هذه العناصر على تسيير مؤسستهم الخاصة بما فيه تسيير عمالها وردود فعلهم من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على ظروف نشأة وعمل المؤسسة الصناعية الخاصة الجزائرية خلال مرحلة اقتصاد السوق .

2- الإشكالية :

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في ظروف اقتصادية واجتماعية لا تحسد عليها فحالة الدمار تميز الوطن بأكمله، إلى جانب نقص معتبر في الموارد المالية والتقنية بصفة خاصة. وأمام هذا الوضع كان لزاما على القيادة السياسية آنذاك العمل على إرساء قاعدة اقتصادية صلبة لمواجهة هذه الظروف والنهوض بالاقتصاد الوطني، وسرعان ما حسم الأمر وقامت عملية التنمية على الخيار الاشتراكي المرتكز على الاقتصاد الموجه. وبذلك أسست مؤسسات القطاع العام الذي أوكلت له مهمة تشييد البلاد وبناء اقتصاد وطني متحرر من أية تبعية للدول الأجنبية. وفعلا شيدت المصانع واستوردت الآلات ومعها أنظمة العمل والتسيير ووظفت اليد العاملة في ظل الاهتمام المنصب على محاربة أي نوع من الاستغلال والتبعية وذلك بالحفاظ على الهوية الوطنية .

بالمقابل هذا الخيار الاشتراكي لم يمنع من ظهور بعض المقاولين الخواص الذين أنشؤوا مؤسساتهم الإنتاجية إما بتحويل نشاطهم التجاري أو استثمار رؤوس أموال العائلة أو بالتشارك مع أصحاب رؤوس الأموال مقابل خبراتهم. المهم أنهم ساهموا في ظهور قطاع صناعي خاص وطني، لكن وبفعل الاهتمام المنصب على تنمية القطاع العام، همش القطاع الخاص بطريقة شبه كلية كطرف مساهم في عملية التنمية الوطنية. فغياب النصوص القانونية المؤطرة لظهور وعمل المقاولين دفع بهم الى العمل

في الخفاء، تقليص حجم الاستثمارات وعدم التصريح برقم الأعمال المحقق فعليا ومنه الغش والتهرب الضريبي خوفا من سياسة التأمينات التي عرفتها البلاد، إلى جانب الحد من التشغيل في استراتيجية لكبح وصد المقاومة العمالية والحد من خظوظ نمو الحركة المطلبية بين أوساط عمال هذا القطاع. غير أنه "رغم المراقبة والحدود المفروضة على الخواص استطاع هذا القطاع التطور والتهكيل تحت ظل القطاع العام"[1]

بعدما ظهر القطاع الصناعي الخاص بين أحضان القطاع العام متأثرا بميكانيزمات عمل الاقتصاد الموجه عرف هذا القطاع مرحلة أكثر أهمية وحركية، والمرتبطة بتغير الوجهة الاقتصادية للبلاد وانفتاحها على الاقتصاد الحر. وبذلك تحرر المقاولون من عقدة التخوف من نمو نشاطاتهم وتوسعها فشهدنا حركة واسعة للاستثمارات والمبادرات الصناعية والخدماتية خاصة تلك الميادين التي كانت حكرا على القطاع العام كالبنوك التأمينات والنقل الجوي .. الخ

لقد حضي القطاع الخاص خلال هذه المرحلة باهتمام بالغ حيث طلب منه صراحة المساهمة في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، فوضعت المحفزات والتشجيعات لحمله على خوض زمام المبادرة بعد ما كان يتخوف منه ويقيد في ظل الاقتصاد الموجه .

المهم في الأمر ان استراتيجيات ونظم عمل المقاولين قد ارتطبت الى حد كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ظهروا فيها. فإذا كان قدامى المقاولين الذين ظهروا في ظل الاقتصاد الموجه قد حدوا من نشاطاتهم وعملوا في الخفاء فان الجدد، الذين ظهروا خلال مرحلة اقتصاد السوق قد تبنوا طرقا ونظما جديدة و اعتمدوا على تكنولوجيات عالية بهدف الرفع من إنتاجيتهم استجابة لشروط المنافسة ومنه مراعاة الجودة والنوعية تحسبا للتوسع والتفوق .

---

[1] Liabes Djillali , **Capital Privé et patrons dêndustrie en Algérie (1962-1982),**CREAD, Alger, 1984, P 521.

على الصعيد آخر، يعتمد المقاولون سواء القدامى منهم أو الجدد على النظم التقليدية المرتبطة بعلاقات القرابة في عملية توظيف وتسيير العمال، حيث يوظفون أفرادا ينتمون لعائلاتهم، جماعتهم أو منطقتهم، مانحين إياهم المناصب الحساسة في المؤسسة مما يضمن لهم الحفاظ على سر الأعمال وعدم تسريبها الى الأغراب أو المنافسين، "فوجود المؤسسة يتأتي من استقرار عمالها اعتمادا على السعي لخلق الشعور بالوفاء لديهم مما يعد مصدر قوة للمقاول"[2]الأمر الذي يساعد على تفادي حدوث اضطرابات في العمل، التخريب أو سرقة ممتلكاته وبذلك يلعب المقاول دورا مهما في ضبط مؤسسة من خلال ضبط عماله اعتمادا على روابط عائلية تقليدية. وهذا ما دفع "هني" الى القول أن "الفعالية الفعلية ليست اقتصادية وانما اجتماعية، على رب العمل إن يكون شيخا قبل إن يكون رأسماليا"[1]. ومنه توظيف علاقات القرابة في المشروع العصري .

أما من حيث تعامل المقاول مع المحيط الذي يعمل فيه، فلقد تطلب الأمر عقد علاقات شخصية ومباشرة مع أعضاء من الإدارة وأصحاب القرار بفعل التعقيدات والصعوبات التي يواجهها خاصة مع بيروقراطية الإدارة. فتطور هذا القطاع لم يعتمد على حجم استثماراته والامتيازات الممنوحة له فقط وانما بتسهيل من رأسمال اجتماعي يربطه مع مختلف إطارات وموظفي القطاعات والمؤسسات التي يتعامل معها، "فالقطاع الخاص يعيد إنتاج نفسه عبر ميكانيزم مرتكز أساسا على رأسمال علاقات شخصية"[2]، فالمقاول لا يتعامل مع المحيط في شقه الاقتصادي فقط وإنما مع شقه الاجتماعي كذلك، في محاولة

---

(2) Henni Ahmed, **Le cheikh et le patron, usage de la modernité dans la reproduction de la tradition**, OPU, ALGER, 1993, P 23.

(1) IBID P 26

(2) Hemmam A.," Le nouveau secteur privé en Algérie", In **Revue du CENEAP**, CENEAP, Alger , N° 2 JUIN 1985, P 106 .

لرصد نقاط القوة فيه وتسخيرها لصالح مشروعه كأن يعقد صداقات وينشيء علاقات مع أفراد ذوي وزن على الساحة الاقتصادية مثلا.

وبتسليط الضوء على إحدى المؤسسات الصناعية الخاصة التي ظهرت خلال مرحلة اقتصاد السوق والمتمثلة في مؤسسة "فلاش الجزائر"، نحاول من خلال دراستنا هذه التعرف على كيفية ظهورها وعملها في ظل ميكانيزمات هذا النظام الاقتصادي القائم على حرية المبادرةوإمكانيات التوسع دون إغفال عامل المنافسة، وبعبارة أخرى التعرف على استراتيجيات المقاول المرتبط بمرحلة اقتصاد السوق في إنشاء وتسيير مؤسسة صناعية تستجيب لمتطلبات وضغوطات هذه المرحلة ومنه نطرح التساؤلات التالية :

1. ***ماهي خصائص ومميزات المقاول الجزائري الذي ظهر خلال مرحلة اقتصاد السوق بداية من التسعينات؟ وماهي استراتيجياته في إنشاء مؤسسته الخاصة، تنظيمها وتسيرها بصفة أدق تسيير عاملها؟***

2. ***ومن منظور آخر، هل نجحت هذه المؤسسة الصناعية الخاصة الجديدة في سلك طريق جديد ومختلف عن ذلك الذي سلكته مؤسسات قطاع الدولة في التوفيق بين البعد "العقلاني" العصري والبعد التقليدي المحلي في التسيير لا سيما تسير اليد العاملة؟***

3. على نطاق أوسع، ماهي استراتيجية المؤسسة الصناعية الخاصة الجديدة في تعاملها وتفاعلها مع مختلف عناصر المحيط؟ وماهو الدور الذي تلعبه العلاقات الشخصية للمقاول وبعبارة أدق رأسماله الاجتماعي في تهيئة الظروف وتذليل الصعاب تحسبا لنجاح مشروعه بحثا عن الاستقرار والنجاح الاقتصادي؟

3-الفرضيات :

1. يتواصل سعي المؤسسة الصناعية الخاصة الجديدة الى محاولة التوفيق بين البعد "العقلاني" العصري والتقليدي المحلي مثل سابقاتها في اقتصاد الدولة، ولكن بطريقة خاصة تتمثل في استعمال بعض المعطيات:

أ . استعمال علاقات القرابة كضوابط ذات فعالية في مؤسسة عصرية .

ب . السعي لخلق الجو العائلي داخل المؤسسة العصرية واستثمار الروابط التقليدية بموازاة أنماط تسيير العمال خاصة في شقها التحفيزي المرتبط بالخدمات الاجتماعية يساعد على خلق الشعور بالولاء والانتماء لدى العمال .

2. تستعين وتوظف هذه المؤسسة عناصر محيطها الداخلي والخارجي لتخلق منها مقومات نجاحها وذلك اعتمادا على رأسمال اجتماعي رمزي وعلائقي والذي يمكنها من حل مشاكلها وأزماتها مع هذا المحيط الذي تتعامل معه .

3.

4- تحديد المفاهيم والمصطلحات :

. المؤسسة الخاصة :

. ولن نكثر من [1]ويقصد بها "جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد" التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الخاصة لأنها تجمع على تعريفها من حيث ملكيتها التي تعود لشخص قد يسمى رب العمل، صاحب أو مالك المؤسسة أو المقاول. كما قد تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر، المهم أنها تختلف عن المؤسسات العامة التي تنتمي لقطاع الدولة الذي يسهر على تنظيمها وتسيرها .

وان كنا نحدد في فرضياتنا المؤسسة الخاصة الجديدة، ونقصد بالتحديد تلك التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأشخاص والتي ظهرت خلال مرحلة اقتصاد السوق .

---

[1] صخري عمر ، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية ، 1993، ص 29.

. المقاول :

يرتبط وجود المؤسسة الخاصة بمنشئها ومالكها، والذي اصطلح على تسميته بالمقاول سواء في الدراسات الجزائرية أو العالمية وهو :

"الشخص الذي يدير فعليا المؤسسة بحيث لديه المسؤولية الأساسية في إنشائها (يشارك مباشرة في شراء الآلات مثلا) ومسؤولية التسيير اليومية كماله الحق في اختيار نوع المنتوج الذي يريد انتاجه و كيفية انتاجه و كذا اختياره لليد العاملة"[1] .

كما يعرف كذلك بأنه "الشخص الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تجميع ثم تسير وأخيرا إعادة إنتاج العوامل المكونة للعملية الإنتاجية"[2] .

يتضح ان المقاول هو الشخص الذي يبادر بإنشاء مؤسسة خاصة به وذلك بتجميع مختلف العناصر والعوامل الضرورية. يتحمل مسؤولية تنظيمها وتسييرها ليعيد بعدها إنتاج مختلف عناصر العملية الإنتاجية .

وثمة من يرى أن المقاولين هم "فئة جديدة من الفاعلين الاقتصاديين المرتبطين باقتصاد السوق والمتطورين في إطار ميكانيزمات هذا النظام"[3].

. رأسمال اجتماعي :

يعرف بورديو رأسمال الاجتماعي بأنه "مجمل الموارد الحالية او الكامنة والمرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات. أو بعبارة أخرى الانتماء لمجموعة من الفاعلين الذين لا تجمعهم خواص مشتركة فقط

---

(1) Peneff Jean, **Industriels algériens**, CNRS, France, 1981, P 32

(2) Liabes DjillalIi , Opcit, P 144.

(3) Bouyacoub Ahmed , op cit , p 111 .

ومن ناحية أخرى، يرى ان حجم رأسمال الاجتماعي لفاعل ما يتعلق بمدى [4]وانما روابط دائمة وضرورية" شبكة العلاقات التي يمكنه تحسيسها وتحريكها وحجم رأسمال الاقتصادي، الثقافي والرمزي لكل فرد من الذين يرتبط بهم. من وجهة نظر أخرى "ينقسم رأسمال الاجتماعي للمقاول الى رأسمال مالي، رأسمال معارف ورأسمال علاقات" [1]. حيث يتفرع رأسمال العلاقات الى علاقات مؤسساتية محافظ عليها مع المؤسسات العمومية أو الخاصة (البنوك الوزارات) وعلاقات غير رسمية (صداقة , عائلية).

نقصد برأسمال الاجتماعي للمقاول إذن مجمل العلاقات التي يقيمها هذا المقاول مع بعض الأفراد المهمين من محيطه العائلي أو المهني أو غيره والتي يستعين بها لتحقيق أغراضه وتذليل الصعوبات التي قد تواجهه، ونقول أفرادا مهمين لأنهم يتقلدون مناصب حساسة بما فيها مراكز اتخاذ القرار على رأس البنوك، الإدارة العمومية الجماعات المحلية .. الخ سواء داخل أو خارج الوطن .

5- المنهج المتبع :

بما ان المنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بمختلف أنواعها فان اختيار المنهج المناسب لموضوع دراسة ما يتحدد حسب طبيعة الموضوع نفسه وعليه تتحدد التقنيات الملائمة . ونظرا لطبيعة موضوعنا القائم على الاقتراب من كل من أصحاب المؤسسة "المقاولين" والعمال ارتأينا استعمال كل من المنهج الكيفي والكمي. فأما المنهج الكيفي فيمكننا من التعرف على آراء، أفكار تصورات وطموحات هؤلاء المقاولين حتى نتمكن من فهم الجانب المتعلق بهم في دراستنا .

---

[4] Bourdieu Pierre, Le capital social notes provisoires , In **Actes de la recherche en sciences sociales** , N 31 , Paris , 1980 , Cite par Sophie Boutillier et Uzunidis Dimitri, **Lôentrepreneur une analyse socio- economique**, ECONOMICA , Paris , 1995 , p 18 .

[1] Sophie Boutillies et Uzunide Dimitri, **Lôentrepreneur une analyse socio-économique,** ECONOMICA . Paris . 1995, P 48 .

وأما المنهج الكمي القائم على الأداة الإحصائية المعتمدة بدورها على لغة الأرقام للإدلاء بالبرهان في إطار تحليل المعطيات، فقد استعملناه في اقترابنا من العمال حتى نتمكن من قياس ردود فعلهم إزاء سياسة أصحاب المؤسسة والغرض في النهاية هو الوصول الى تحليل المعطيات الكمية منها والكيفية ومنه التفسير السوسيولوجي للموضوع محل الدراسة .

6- التقنيات المستعملة :

يتطلب البحث السوسيولوجي عموما استخدام بعض الأدوات والوسائل التي تمكن الباحث من جمع البيانات والمعطيات في مرحلة أولى ثم معالجتها من أجل تفسير الظاهرة في مرحلة ثانية وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات البحث المرتبطة هي الأخرى بالموضوع وبالهدف من الدراسة ومنه المنهج المتبع وفي دراستنا هذه لجأنا الى استعمال التقنيات التالية :

. الملاحظة : اعتمدنا في مرحلة أولى على تقنية الملاحظة كأداة لجمع المعطيات الأولية عن ميدان البحث ومع تدقيقها أكثر فأكثر تمكنا من رصد بعض الظواهر الملفتة للانتباه من تميز كيفية التعامل والعمل في هذه المؤسسة وغيرها فكانت التقنية التي عرفتنا أكثر فأكثر على طبيعة المؤسسة وأصحابها الذين نتعامل معهم وندرس عمالهم وردود فعلهم .

. المقابلة : استعنا بهذه التقنية لجمع المعطيات المتعلقة بأصحاب المؤسسة. في البداية كانت عبارة عن مقابلات استطلاعية مكنتنا من التعرف على الظاهرة في الميدان وذلك خلال فترة الاستكشاف. وفي مرحلة ثانية عبارة عن مقابلات معمقة مع أصحاب المؤسسة وذلك اعتمادا على دليل المقابلة الذي ضم 52 سؤالا موزعة على خمسة محاور :

. محور خاص بالبيانات الشخصية .

. محور خاص بخطوات إنشاء المشروع.

. محور خاص بالبعد الاقتصادي للمشروع .

. محور خاص بالبعد الاجتماعي للمشروع .

. محور خاص بالمشاريع المستقبلية .

. الاستمارة بالمقابلة : تعد التقنية الأساسية المعتمد عليها في جمع البيانات والمعطيات الخاصة بالعمال، ولقد تضمنت الاستمارة81 سؤالا موزعة على خمسة محاور :

. المحور الأول : البيانات الشخصية .

. المحور الثاني : عملية التوظيف .

. المحور الثالث : الخدمات الاجتماعية .

. المحور الرابع : نفسية العامل في محيط عمله .

. المحور الخامس : علاقات العمل .

ولقد استعملنا تقنية الاستمارة بالمقابلة تفاديا لرفض الإجابة من جهة، والأهم للتمكن من إجراء البحث مع عمال الإنتاج ذوي المستوى الابتدائي والأميين من جهة أخرى.

. تحليل المحتوى : لقد استعملنا هذه التقنية غير المباشرة لتحليل المعطيات التي حصلنا عليها من المقابلات مع مدراء المؤسسة ولم نعتمد على التحليل الكمي القائم على حساب التكرارات نظرا لقلة المقابلات وعدم تشابه الأسئلة المطروحة على كل مدير من المدراء الذين أجرينا معهم المقابلات وبذلك اعتمدنا على التحليل الكيفي القائم على استخراج المواضيع الرئيسية والفرعية وتفيئتها بالطريقة التي تعيننا وتمكننا من الإجابة على تساؤلات إشكاليتا .

7-المعاينة :

نظرا لطبيعة موضوعنا المتفرع الى فئتين رئيسيتين أصحاب المؤسسة أو المقاولين والعمال وجب علينا اختيار نمط للمعاينة خاص بكل فئة. فبالنسبة لأصحاب المؤسسة والمقدر عددهم بعشرة لم نتمكن

من اختيار نمط معين للمعاينة بسبب انشغالهم الدائم وقلة عددهم كذلك فاضطررنا الى إجراء المقابلة مع كل مدير منهم مستعد لمقابلتنا والإجابة على أسئلتنا .

أما بالنسبة لعمال المؤسسة فتعاملنا معهم على أساس توزيعهم بين كل من الإدارة العامة ببرج الكيفان ومبنى المصنع بالمنطقة الصناعية لواد السمار، و على هذا المستوى استعمالنا المعاينة العنقودية للتمكن من التعامل مع فرقة العمل الواحدة في مختلف ورشات المؤسسة والمقدرة بستة وفيما يخص عمال وإطارات مبنى الإدارة العامة فتم التعامل مع كل العمال المتواجدين فيها خلال فترة إجراء البحث الميداني.*